إعراب الأسماء الستَّة

٢٧ ـ وارْفَعْ بِواوٍ وانْصِبَنَّ بِالألِفْ   واجْرُرْ بياءٍ ما مِنَ الأسما أَصِفْ[١]

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة كما سبق ذِكرُه، والمراد بالأسماء التي سيصفها **الأسماءُ الستَّة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفوهُ، وذو مالٍ.** فهذه ترفع بالواو، نحو: «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف، نحو: «رأيتُ أباه» وتجرُّ بالياء، نحو: «مَرَرْتُ بأبيه».

والمشهورُ أنها معربةٌ بالحروف، فالواو نائبة عن الضمَّة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله: «**وارفع بواو**. . . إلى آخر البيت»، **والصحيحُ أنها معربة بحركات مُقَدّرة على الواو والألف والياء،** فالرفعُ بضمَّة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدَّرةٍ على الألف، والجرُّ بكسرة مقدَّرةٍ على الياء، فعلَى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ مما سبقَ ذِكرُه[٢].

---

(١) «**وارفع**» الواو للاستئناف، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بواو**» متعلق بارفع «**وانصبن**» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «**بالألف**» جار ومجرور متعلق بانصب «**واجرر**» الواو عاطفة، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو معطوف على ارفع «**بياء**» جار ومجرور متعلق باجرر «**ما**» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «**من الأسما**» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي، أو بمحذوف حال من ما الموصولة «**أصف**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف، أي: الذي أصفه.

(٢) **في هذه المسألة أقوال كثيرة، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة، الأول**: أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وهذا رأي جمهور البصريين، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قولَيه، وهو الذي ذكره الناظم هنا ومال إليه.

والثاني: أنها معربة من مكان واحد أيضًا، وإعرابها بحركات مقدَّرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت: «جاء أبوك» فأبوك: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وهذا مذهب سيبويه، وهو الذي ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح، ورجَّحه الناظم في كتابه «التَّسهيل»، ونسبه جماعةٌ من المتأخرين إلى جمهور البصريين.

والصحيح أن مذهب هؤلاءِ هو الذي قدَّمنا ذِكرَه، قال أَتباع سيبويه: إن الأصل في الإعراب أن يكون=

٢٨ ـ مِنْ ذاكَ «ذو» إنْ صُحْبَةً أبانا والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بانا[(١)]

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتجرُّ بالياء، ذو، وفَمٌ، ولكن يُشترطُ في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو: «جاءني ذو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبانا»أي: إن أَفْهَمَ صُحْبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية، فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى «الذي»، فلا تكونُ مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّةً، وآخرُها الواو رفعاً ونصباً وجرًّا، نحو: «جاءني ذو قامَ» وَ«رَأَيْتُ ذو قامَ» وَ«مَرَرْتُ بِذو قامَ» ومنه قولُه: [الطويل]

= بحركات ظاهرة أو مقدرة، فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدولُ عنه إلى الفروع، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدرة، فيجب المصير إليه.

والقول الثالث: قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنها معربة من مكانين، قالوا: إن الحركات تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال إفرادها، أي قطعها من الإضافة، فتقول: هذا أب لك، وقد رأيت أخًا لك، ومَرْرتُ بحَمٍ، فإذا قلت في حال الإضافة: «هذا أبوك» فالضمَّة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة إعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حال إضافته، ألا ترى أنك تقول: «هذا غلام» فإذا قلت: «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا.

وكذا الواو والألف والياء مع هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدلَّ ذلك على أن الضمة والواو جميعًا علامة للرفع، والفتحة والألف جميعًا علامة للنصب، والكسرة والياء جميعًا علامة للجر، وإنما ألجأ العربَ إلى ذلك قلَّةُ حروف هذه الأسماء، فرفدوها في حال الإضافة التي هي من خصائص الاسم بحروف زائدة تكثيرًا لحروفها.

(١) «من ذاك» من ذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبة» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، وألفه للإطلاق، وهو فعل شرط مبني على الفتح في محل جزم، والجواب محذوف، والتقدير: إن أبان ذو صحبة فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان الآتي «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الميم، وألفه للإطلاق، وجملته في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الميم»، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٤ ـ فَإمَّا كِرامٌ موسِرونَ لَقيتُهُمْ   فَحَسْبيَ مِنْ ذو عِنْدَهُمْ ما كَفَانيا[١]

---

(١) هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي؛ وقد استشهد به ابنُ هشام في «أوضح المسالك» (ش٧) في مبحث الأسماء الستة، وفي باب الموصول كما فعل الشارحُ هنا، واستشهد به الأُشموني (ش١٥٥) مرتين أيضاً. وقبلَ البيت المستشهَد به قوله:

ولَستُ بِهَاجٍ فِي القِرَى أهلَ مَنزلٍ   عَلَى زَادِهِم أبكِي وأُبكي البَوَاكِيَا

فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقيتُهُم   فَحَسبِي مِن ذُو عندَهُمْ... البيت

وإمَّا كِرَام مُعسِرُون عَذَرتُهُمْ   وإمَّا لِئَامٌ فادَّخَرتُ حَيائِيَا

وعِرضِي أبقَى ما ادَّخَرتُ ذَخِيرةً   وبَطْنِيَ أطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجوًا وهجاء «القرى» بكسر القاف مقصورًا إكرامُ الضيف، و«في» هنا دالَّة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «**دَخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّة**» أي: بسبب هِرَّة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجوَ أحدًا ولن يذمَّه ويقدح فيه بسبب القِرى على أية حال.

وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول: كرام موسرون، والنوع الثاني: كرام معسرون، غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم. والنوع الثالث: لئام بِهِم شُحٌّ وبخل وضَنَانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له.

«كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق، لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «**إما**» حرف شرط وتفصيل مبنيّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب «**كرام**» فاعل بفعل محذوف يفسره السِّياق؛ وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «**موسرون**» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «**لقيتهم**» لقي فعل ماض مبني على فتح مقدَّر لا محلَّ له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيرية «**فحسبي**» الفاء واقعة في جواب الشرط حرفٌ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدم، وحسب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «**من**» حرف جر مبني على السكون لا محل له «**ذو**» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «**عندهم**» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في =

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوالُ الميم منه، نحو «هذا فوهُ» و«رَأيْتُ فاهُ» و«نَظَرْتُ إلى فيهِ» وإليه أشار بقوله: «**والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بانا**» أي: انفصلت منه الميم، أي: زالت منه، فإن لم تَزُلْ منه أُعرب بالحركات، نحو: «هَذا فَمٌ» وَ«رَأَيْتُ فَماً» و«نَظَرْتُ إلى فَمٍ».

= محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «**كفانيا**» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدَّر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محلَّ لها صلة ما.

الشاهد فيه: قوله: «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رُويت هذه الكلمة بروايتين:

فمن العلماء من روى: «فحسبي من ذي عندهم» بالياء واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معاملة «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة، فتُرفع بالواو وتُنصب بالألف وتُجر بالياء، كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب.

ومن العلماء من روى: «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعًا. وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة. وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول وينبِّه على الروايتين جميعًا، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء، ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسَه.

قال ابن منظور في لسان العرب: «وأما قول الشاعر:

فإنَّ بَيتَ تَميم ذُو سَمِعتَ بِهِ

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال. وتقول: رأيت ذو جاءك، وذو جاءك، وذو جاؤوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. ومن أمثال العرب: أتى عليه ذو أتى على الناس، أي: الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيِّئ، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهدٌ كالذي معنا على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جرًّا أو نصبًا؛ فإن قول الشاعر: «ذو سمعتَ به» نعت لـ«بيت تميم» المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعتَ به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب، علمنا أنه يراها مبنية، وبناؤها ـ كما علمت ـ على السكون.

٢٩ ـ أبٌ أخٌ حَـمٌ كَـذاكَ وَهَـنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ[١]

٣٠ ـ وَفي أبٍ وَتـاليَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ[٢]

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحَماً» تَجْري مَجْرَى «ذو»، و«فم» اللَّذَيْنِ سبقَ ذِكرُهما، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياءِ، نحو: «هذا أبوه وأخوه وحَموها» و«رأيتُ أباه وأخاه وحَماها» و«مررتُ بأبيه وأخيه وحَميها» **وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة**، وسيذكرُ المصنِّفُ في هذه الثلاثة لغتين أُخْرَيَيْنِ.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علَّة، نحو: «هذا هَنُ زَيْدٍ» و«رأيتُ هَنَ زَيْدٍ» و«مرَرْتُ بِهَنِ زَيْدٍ»[٣][4]. وإليه أشار بقوله: «**والنقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ**» أي: النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام، والإتمام جائز، لكنه قليل جدًّا، نحو: «هَذا هَنوهُ» و«رأيت هَناهُ» و«نظرت إلى هَنيهِ» وأنكر الفَرَّاء جوازَ إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب[5]، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

---

(١) «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عُطف عليه «وهن» الواو عاطفة، هن: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «في هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ الذي هو النقص.

(٢) «وفي أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتي «وتالييه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفة، قصر: مبتدأ، وقصر مضاف، والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص: جار ومجرور متعلق بأشهر، ونقص مضاف، والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ الذي هو قصرها.

(٣) ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «**مَن تعزَّى بعَزاء الجاهلية فأَعضُّوه بهنِ أبيه ولا تَكنوا**» وتعزَّى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلية التي جهد النبيُّ ﷺ جهده في محوها. ومعنى «**أعضوه بهن أبيه**» قولوا له: أُعضض أَيرَ أبيك، ومعنى «**ولا تكنوا**» قولوا له ذلك بلفظ صريح مبالغة في التشنيع عليه، ومحلُّ الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: «**بهن أبيه**» حيث جرَّ لفظ الهن بالكسرة الظاهرة. **ومن ذلك قولُهم في المَثَل**: «مَن يَطُلْ هَنُ أبيه ينتطِقْ به» يريدون: من كثر إخوته اشتدَّ بهم ظهره وقوي بهم عزُّه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

(4) الحديث الشريف الوارد في تحقيق الشيخ أخرجه أحمد (١٦٩٦)، وأبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠).

(5) «الكتاب» ٣/ ٣٦١.

وأشار المصنف بقوله: «**وفي أبٍ وتاليِيه ينذُرُ**... إلى آخر البيت» إلى اللغتينِ الباقيتين في «أب» وتاليِيه، وهما «أخٌ» و«حَمٌ» فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذف الواو والألف والياء والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: «هَذا أبُهُ وأخُهُ وحَمُها» و«رأيْتُ أبَهُ وأخَهُ وحَمَها» و«مررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِها» وعليه قولُه: [الرجز]

ش٥ - بأَبِهِ اقْتَدَى عَديٌّ في الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ[1]

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتاليِيه، ولهذا قال: «**وفي أبٍ وتاليَيهِ ينذُرُ**» أي: ينذرُ النقصُ، واللغة الأخرى[2] في «أب» وتاليَيه أن يكون بالألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: «هذا أَباهُ وأَخاهُ وحَماها»، وَ«رَأَيْتُ أَباهُ وأخاهُ وحَماها»، و«مَرَرْتُ بأَباهُ وأَخاهُ وحَماها» وعليه قولُ الشاعر: [الرجز]

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبةَ بن العجّاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عَدِيَّ بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أنْتَ الحَلِيمُ والأمِيرُ المُنتَقِمْ ... تَصْدَعُ بِالحَقِّ وتَنفِي مِنْ ظَلَمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجَوَاد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفًا لما عليه أبوه من السَّمت أو الشَّبه أو من الخلق والصفات، لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «**بأبه**» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف، والضمير مضاف إليه «**اقتدى عدي**» فعل ماض وفاعله «**في الكرم**» جارٌّ ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضًا، وسكن المجرور للوقف «**ومن**» اسم شرط مبتدأ «**يشابه**» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من «**أبه**» مفعول به ليشابه ومضاف إليه «**فما**» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما نافية «**ظلم**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجِّحه من بينها وإنْ رجَّح كثير من النحاة غيرَه.

الشاهد فيه: قوله: «بأبه... يشابه أبه» حيث جرَّ الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثانيَ بالفتحة الظاهرة، وهذا يدلُّ على أن قوماً من العرب يُعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره ولا يجتلبون لها حروف العِلَّة لتكون علامة إعراب.

(2) وتُسمّى: لغة القَصْر.

ش٦ - إنَّ أَبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَدْ بَلَغـا في الـمَـجْدِ غـايَـتـاهـا[(١)]

فعلامة الرفعِ والنَّصب والجرِّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف، كما تَقرَّر في المقصور، وهذه اللغة أَشْهَرُ من النقص.

وحاصِلُ ما ذكره أنَّ في «أب، وأخ، وحم» **ثلاثَ لُغاتٍ**: **أشهرُها**: أنْ تكونَ بالواو والألف والياء، **والثانيةُ**: أن تكونَ بالألف مطلقاً[(٢)]، **والثالثة**: أن تُحذف منها الأحرفُ

---

(١) نسب العيني والسيد المرتضَى في «شرح القاموس» هذا البيت لأبي النَّجم العِجلي، ونسبه الجوهري لرؤبةَ ابن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في «نوادره» لبعض أهل اليمن، وقد بحثت «النوادر» فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أيَّ قَـلُـوصِ رَاكِـبٍ تَـرَاهَـا طَـارُوا عَـلَـيْـهُـنَّ فَـشُـلْ عَـلاَهـا

واشـدُدْ بِـمَـثْـنـى حَـقَـبٍ حَـقْـوَاهَـا نَـاجِـيَـةً ونَـاجِـيًـا أبَـاهَـا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيًا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجيًا» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجيًا أبوها».

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**أباها**» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف، والضمير مضاف إليه «**وأبا**» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف، وأبا من «**أباها**» مضاف إليه، وهو مضاف، والضمير مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**بلغا**» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «**في المجد**» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «**غايتاها**» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي: منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثًا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة أو منزلة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لِمَا ذكر الشارح هو قولُه: «أباها» الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة، كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبها بالألف، أما الثالثة، فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيءَ الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

(٢) هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يُلزمون المثنى الألف في أحواله كلِّها، وقد تكلَّم بها في الموضعين النبيُّ ﷺ، وذلك في قوله: «**ما صَنَعَ أبا جَهْلٍ؟**»، وقولِهِ: «**لا وِتْرانِ في لَيْلة**»، وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «لا قَوَدَ في مُثَقَّل ولو ضَرَبَه بأبا قُبيس» وأبو قبيس: جبل معروف.

الثلاثة، وهذا نادر[(1)]، **وأن في «هَنٍ» لغتين: إحداهما** النقص، وهو الأشْهَرُ، **والثانية** الإتْمامُ، وهو قليل[(2)].

٣١ ـ وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيا كَجا أَخو أَبيكَ ذا اعْتِلَا[(٣)]

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحُروفِ شروطاً أربعة:

(أحدها): أن تكون مضافة، واحتُرز بذلك من ألا تُضاف، فإنها حينئذ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذا أَبٌ» وَ«رَأَيْتُ أباً» و«مَرَرْتُ بأَبٍ».

(الثاني): أن تضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، نحو: «هذا أَبو زَيْدٍ وَأَخوهُ وَحَموه»، فإن

(1) قال الأشموني: وزاد في «التسهيل» في «أب» التشديد، فيكون فيه أربع لغات، وفي «أخ» التشديد، و«أخْ» بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات.
وفي «حم»: «حمو» كـ«قرو» و«حمء» كـ«قرء» و«حمأ» كـ«خطأ»؛ فيكون فيه ست لغات.
«التسهيل» للناظم كما في «شرحه» له ١/ ٤٣، وعنه «شرح الأشموني» ١/ ١٣١، وانظر «توضيح المقاصد» ١/ ٣١٩.

(2) زاد في «همع الهوامع» ١/ ١٣٠: «هنّ» بتشديد النون جاعلاً الأفصَحَ القصر، ثم النقص، ثم التشديد. وانظر «حاشية الصبان» ١/ ١٣٢.

(٣) «وشرط» الواو للاستئناف، شرط: مبتدأ، وشرط مضاف، و«ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدري ونصب «يضفن» فعل مضارع مبني للمجهول وهو مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن، وأن ومدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، أي: شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات، و«لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف، والتقدير: لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر، ومجروره محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وجا: أصله جاء: فعل ماض «أخو» فاعل جاء مرفوع بالواو، وأخو مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، وهو مضاف، و«اعتلا» مضاف إليه، وأصله اعتلاء، فقصره للاضطرار. وتقدير البيت: وشرط هذا الإعراب (الذي هو كونها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً) في كل كلمة من هذه الكلمات كونها مضافة إلى اسم؛ أي اسم من الأسماء لا لياء المتكلم، ومثال ذلك قولك: جاء أخو أبيك ذا اعتلاء، فأخو: مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده، وأبيك: مثال للمجرور بالياء وهو مضاف لضمير المخاطب، وذا: مثال للمنصوب بالألف وهو مضاف إلى «اعتلا» وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى.

أُضيفت إلى ياء المتكلِّم أُعربت بحركات مُقَدَّرَة[1]، نحو: «هذا أبي» و«رأيت أَبي»، و«مررتُ بأبي»، ولم تعرب بهذه الحُروف، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثالث): أن تكون مُكَبَّرَة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرَةً، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وَذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ» و«مررت بأُبيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

(الرابع): أن تكون مفردة، واحتُرز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مُثَنّاةً، فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة[2]، نحو: «هؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ» و«رأيت آباءَهُم» و«مررت بآبائِهِم» وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إعْرابَ المثنَّى، بالألف رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، نحو: «هذان أبَوَا زيدٍ» و«رأيت أبَوَيْهِ» و«مررتُ بأبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «**وشَرْطُ ذا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيا**» أي: شَرْطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلى غير ياءِ المتكلِّم، فعُلِم من هذا أنَّه لابدَّ من إضافتها، وأنه لابدَّ أن تكون [إضافتها] إلى غير ياءِ المتكلِّم.

ويمكن أن يُفهَمَ الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبَّرة، فكأنَّه قال: «وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يضاف أبٌ وأخواتهُ المذكورةُ إلى غير ياءِ المتكلِّم».

---

(1) على ما قبل ياء المتكلم، وتكون الياء حينئذٍ في محل جرٍّ بالإضافة.

(2) المراد جمع التكسير كما مثَّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تُجمع عليه إلا شذوذًا، وهي حينئذٍ تُعرب إعرابَ جمع المذكر السالم شذوذًا، بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلَها نصبًا وجرًّا، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصواتَنَا ... بَكَينَ وفَدَّيْنَنَا بالأبِينَا

وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس، والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحنَا الخَزرَجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذَوُوهَا

ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمعَ المذكر السالم.

واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذو مالٍ»، فلا يجوز: «جاءني ذو قائم»(١).



(١) اِعلم أن الأصل في وضع «ذو» التي بمعنى صاحب أن يُتوصَّل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين:

أحدهما: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به.

والثاني: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية، كالعِلم والماء والفضل والجاه؛ فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يُوصف بها إلا بواسطة شيءٍ، ألا ترى أنك لا تقول: محمد فضل، إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا ـ وذلك الضمير والعلم ـ فلا يُضاف «ذو» ولا مثنَّاه ولا جمعه إلى شيءٍ منها، وشذَّ قولُ كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صَبَحنَا الخَزرجِيَّة مُرهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أرُومَتِهَا ذَوُوهَا

كما شذَّ قول الآخر:

إنَّمَا يَعرفُ ذَا الفَضـ ... ـل مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

وشذَّ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أهنَأُ المعرُوفِ مَا لَمْ ... تُبتَذَلْ فيهِ الوُجُوهُ

إنما يَصطَنِعُ المعـ ... ـرُوفَ في النَّاس ذَوُوهُ

وإن كان الاسم أو ما يقوم مقامه مما يصحُّ أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شيءٍ ـ وذلك الاسم المشتق والجملة ـ لم يصحَّ إضافة «ذو» إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم، والمعنى: اذهب بطريق ذي سلامة.

فتلخَّص أن «ذو» لا تُضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العَلَم، والضمير، والمشتق، والجملة، وأنها تُضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدرًا أم لم يكن.